

ترامب ومكانة الولايات المتحدة في العالم

سمير عادل

أميركا عظمة مجدداً» (حركة ماغا) تبقى مجرد ديماغوجية شعبية في الخطاب الترامبي للتعبير عن آهات وسخط الطبقة العاملة والمحرومين والكادحين الذين خسروا وظائفهم وارتفعت عليهم تكاليف المعيشة، بسبب انتقال الشركات والوظائف إلى دول مثل الصين وفيتنام وكامبوديا واندونيسيا والمكسيك بسبب رخص اليد العاملة هناك.

فالانعزالية تتناقض مع المكانة الإمبريالية للولايات المتحدة، كما تتعارض مع ما تبقى من الحلم «الأميري»، الذي يعني في جوهره الرخاء الاقتصادي. وهذا الرخاء لا يمكن تحقيقه دون تمدد النفوذ السياسي والاقتصادي في البلدان التي تجر على الدوران في فلكها.

إن الحروب في عالمنا الحديث ليست ظاهرة عشوائية أو مجرد نتائج نزاعات بين دول لأسباب شخصية أو دينية، بل هي نتاج حتمي للبنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي. أي عبارة أخرى ان الحروب هي ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي، وإنها امتداد للسياسة، والأخيرة تعبير مكثف عن الاقتصاد، كما تعلمنا الأدبيات الماركسية. وفي خضم الصراع على الأسواق والنفوذ، فإن واقع الدول الإمبريالية يفرض عليها شن الحروب من أجل الهيمنة السياسية، وبالتالي الهيمنة الاقتصادية.

إن الدول التي تستخدم ما تُسمى بـ«القوى الناعمة»، مثل الصين، وتحاول التسلسل إلى أسواق العالم عبر الاقتصاد ومنح التتمة ص ٣

الأوكرانية بشخص فلاديمير بوتين، الرئيس الروسي، بالإضافة إلى الدعم غير المشروط لدولة إسرائيل في ظل إدارة بايدن. الأكثر من ذلك، يعزو عدد من المحللين والكتاب، الذين لا يجدون سلوان ولا عزاء، أسباب الهزيمة المتوقعة لكاميل هاريس في الانتخابات الأميركية أمام دونالد ترامب إلى دعم إدارتها لجرائم إسرائيل في فلسطين ولبنان.

وهكذا تستمر الحالة مع دونالد ترامب، حيث ينتظر منه البعض إيقاف الحروب وقلب المعادلات السياسية في العالم. إنه تصوير ساذج يسوقه فاقدو البوصلة، الذين لا حول لهم ولا قوة.

دور الأفراد في التاريخ

صحيح أن الأفراد لهم دور في صنع التاريخ، ولكن لا يمكنهم القفز فوق القوانين الموضوعية للتاريخ. فالإبداع والخلاقية يكمنان فقط في دور الأفراد بمعرفتهم لهذه القوانين، وإيجاد آليات لتفعيلها، للسير وفق إيقاعها.

فعلى سبيل المثال، لا يمكن لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة، التي بلغت فيها العلاقات الرأسمالية مرحلة الإمبريالية، أن تنكفئ إلى الداخل بإرادة شخص مثل دونالد ترامب، كما يُروَّج عنه، من خلال استحداث قوانين حمائية والوقوف بوجه قوانين العولمة الاقتصادية، كما تُسمى.

إن الانعزالية الأميركية التي تعبّر عن نفسها بشعار «سنجعل

من ينتظر أن تمطر سماء ترامب بالملنّ والسلوى، فهو كالأحمق الذي ينتظر الفوز ببطاقة يانصيب لتأسيس مشروع اقتصادي يضمن به مستقبله.

بدأ موسم التحليلات والتنبؤات السياسية مع اقتراب عودة دونالد ترامب، إذ لم يتبق سوى ثلاثة أسابيع أو أكثر بقليل على تنويعه كرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة.

تصوير الأحداث من شر وخير وحصرها في إطار ردود أفعال شخصيات معينة هي سمة شائعة وظاهرة عامة في الوسائل الاعلام المختلفة للنظام الرأسمالي الذي يشهد التنافس بين اقطابه. وتقف وراء هذه الظاهرة سياسة ممنهجة تهدف لتحقيق أغراض محددة، وبرزها التعمية على القوانين الموضوعية والأسس التي تنتج تلك الأحداث من حروب وانهيارات عسكرية واحداث الفوضى والتدخل في شؤون البلدان وتزوير الانتخابات وقلب الثورات وتمويل العصابات والمليشيات وتعكير صفو الأمن والسلام.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يستمر الإعلام بكل ألوانه في تسويق صورة استمرار حرب غزة والإبادة الجماعية بشخص بنيامين نتيناهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأهدافه الشخصية، والحرب



رد من تحالف امان النسوي على تصريحات عائشة الدبس رئيسة مكتب شؤون المرأة في سوريا!

افحصي فراملك! «هذه اللقمة كبيرة على فمك»!

المشاركة السياسية مرحب به حيث الحكومة «تحتاج» لهذه الوظائف! ويراد اقضاؤها عن القضاء، حيث تهربت من السؤال، كما فعل من قبلها الشرع وارانؤوط باحالة الامر الى الدستور والى المستقبل للبت بهكذا مواضع، وكأن ليس لديهم رؤية واضحة ومحددة عن دور المرأة ومكانتها وحقوقها اليوم!! تحدثت الدبس عن رفضها لدور ودعم المنظمات الدولية الذي تقدمه للمنظمات النسوية بذريعة انه يؤدي الى زيادة نسب الطلاق! لم يمر على حكومة الدبس عشرون يوماً لتصل الى نتيجة مفادها ان المنظمات «تخرب الاسرة السورية»! كل إنسان يعيش في المجتمع واقدامه على الارض يعلم علم اليقين ان ظاهرة مثل الطلاق ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب والاسباب وليس لها ادنى صلة بالمنظمات الدولية.

الا ان الدبس لا تغلق الباب امام الدعم المالي العالمي اذا كان ذلك الدعم يمر من بوابة المؤسسات التي تقودها الدبس ومجموعتها الاسلامية! علما ان الشبهات والاتهامات بالفساد تدور حول مشاريع قامت بها الدبس نفسها في تركيا ادت الى تخريب الفرص المتاحة للنساء والفتيات والطالبات.

التتمة ص ٣

اللواتي ناضلن من أجل حياة أفضل مفعمة بالحرية والمساواة، ونظمنا عشرات المنظمات، واصدرنا الابحاث والدراسات والكتب، ومارسنا العمل السياسي قبل واثناء وبعد ثورة ٢٠١١، وتحملنا السجون والاعتقالات وتعرضنا للتشرد، وقمنا باعمال بطولية عظيمة من الادب والنضال السياسي الى نيل بطولة العالم بالسباحة، تأتي لهن الدبس لتحدثهن عن اولوياتهن ووجوب ان يتركز على العمل المنزلي!! وهي «رسالة» مراحل بالية طوتها البشرية تقصر دور المرأة بهذا الإطار الضيق. ان هذا القرن الحادي والعشرين!

من جهة أخرى، تعلن الدبس عن تطلعاتها بالحكم وبشكل ديكتاتوري بأنها لن تفتح المجال لمن «يختلف معها بالفكر»! ومن أنت حتى تتكلمي بفتح المجال من عدمه؟! ما فرقك عن الأسد؟ ليس بغريب هذا إذ يعلم القاضي والداني ماهية حكم أمثالها وأمثال الشرع. كان على الدبس ان تفكر مرتين قبل ان تتكلم!

لقد عبرت الدبس وممثلوا حركتها الاسلامية عن كامل الرؤية والتصوير السياسي الاسلامي لحقوق ومكانة المرأة. فدورها في

لم تمض أكثر من ثمانية ايام على تعيينها كرئيسة لمكتب شؤون المرأة، صرحت رئيسة المكتب، عائشة الدبس، في مقابلة اجريت معها في اليوم الثامن والعشرين مع قناة تلفزيونية تركية بجملة تصريحات تقرع اجراس الخطر، إذ عن اي مصير تريد هذه القوى الرجعية رسمه لمصير نساء سوريا!

لم تنتظر الدبس ولا من قبلها احمد الشرع ولا عبيدة ارناؤوط مرور حتى شهر واحد ليصرحوا بحقيقة ما سيفرضه على حقوق المرأة في سوريا. فهو أمر ليس بغريب ولا غير متوقع من جماعة انفقت عمرها تتقاذف بين القاعدة والنصرة والهيئة!! وكأن نساء سوريا تحملن السجون وتم تعذيبهن واعتقالهن واغتصابهن وقتلن من اجل ان تأتي امرأة تدور حول تاريخها السابق الكثير من الشبهات بالتزوير والتلفيق والفساد لترسم لهن حدود ما «يُسمح» وما «لا يُسمح» به للمرأة في سوريا؟ تشيد الدبس اولاً، وقبل كل شيء، بالاولويات التي «فطرها الله» عليها! وتؤكد على التمسك بالعادات والتقاليد والعقيدة التي حددت للمرأة دورها وحصرتها ب«العناية بالزوج» و«تربية الاطفال» و«دورها التربوي في أسرتها»! ان نساء سوريا ونسوياتها

مؤتمر الحرية والتغيير

تسليم اللاجئين السياسيين.. رسالة قمع تهدد الحريات في العراق .

مؤتمر الحرية والتغيير

تسليم اللاجئيين السياسيين.. رسالة قمع تهدد الحريات في العراق .

بل تمثل خطراً حقيقياً على مستقبل الحريات في العراق بأسره. محمد كريم



channels4_profile (1)

العراق يسلم سلمان الخالدي إلى الكويت

سيخضع للعقوبات نتيجة تطاوله على البلاد ورموزها القيادية

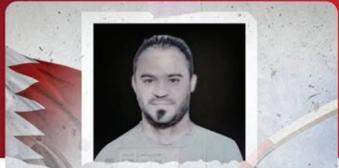
العراق يسلم إيران معارضا في الحزب الديمقراطي الكردستاني



العراق يسلم معارضا بحرينياً للكويت.. يواجه خطر "المؤبد" في بلاده وسلطات بغداد بـ"مازق"

سياسة , تقارير

4 قراءة دقيقة



خطر الاعتقال والترهيب بسبب آرائهم. الاعتقالات التعسفية والاعتداءات على الصحافة أصبحت أدوات معتادة لإسكات أي صوت معارض.

الحريات السياسية، التي من المفترض أن تكون ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، تُجرم بشكل منهجي. المعارضون السياسيون يُعاملون كأعداء للدولة، وتُستخدم قوانين مكافحة الإرهاب كذريعة لسحق أي نشاط سياسي أو حقوقي.

تجاهل للقوانين الدولية والمحلية وفقاً للمادة ٢١ من الدستور العراقي، يُمنع تسليم اللاجئيين السياسيين إلى بلدانهم. ومع ذلك، تُثبت الأحداث أن هذا النص الدستوري لا يُحترم. العراق، الذي صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، يبدو أنه ينتهكها دون تردد.

اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئيين تنص بوضوح على مبدأ عدم الإعادة القسرية (Non-Refoulement)، الذي يحظر إعادة اللاجئيين إلى دول قد يتعرضون فيها للاضطهاد أو الخطر. تجاهل هذا المبدأ يُعتبر خرقاً صارخاً للقوانين الدولية، ومع ذلك، يستمر العراق في تجاهله.

تسليم اللاجئيين السياسيين ليس سوى جزء من مشكلة أعمق تتعلق بانزلاق العراق نحو القمع والاستبداد. هذه الممارسات تُكسر دولة بوليسية تُجرم المعارضة وتعتبر حرية التعبير تهديداً وجودياً.

المواطن العراقي اليوم يعيش في ظل واقع يخلو من أي ضمانات لحرية التعبير أو الحقوق السياسية. مع كل حالة تسليم جديدة، تتعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويتضاءل الأمل في بناء نظام يحترم الحقوق والحريات.

إن استمرار هذه الممارسات يضع العراق في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، ويدمر أي مصداقية له كدولة تُفترض فيها احترام حقوق الإنسان. هذه الأفعال لا تهدد اللاجئيين السياسيين فحسب،

في حدث يثير القلق والاستنكار، قامت السلطات العراقية مؤخراً بتسليم المعارض الكويتي سلمان الخالدي إلى بلاده بناءً على مذكرة قبض دولية. الخالدي، المعروف بمواقفه المنتقدة للحكومة الكويتية ودعمه للقضية الفلسطينية، كان قد لجأ إلى العراق طلباً للأمان، إلا أن اعتقاله وتسليمه كشف عن توجه خطير يهدد حقوق الإنسان والحريات السياسية في العراق.

هذا الحدث يعيد إلى الأذهان حالات مشابهة تكررت في السنوات الماضية، أبرزها تسليم الصحفي الإيراني المعارض روح الله زم عام ٢٠١٩. زم، الذي اعتُقل في العراق بناءً على طلب من إيران، تم تسليمه وأُعدم بعد محاكمة أثارت الكثير من الانتقادات الدولية. هذه الحوادث ليست مجرد خروقات قانونية عابرة، بل تعكس نمطاً متصاعداً من التعاون الأمني القمعي الذي يتجاوز الحدود وينتهك القوانين الدولية.

رسالة واضحة للمواطنين العراقيين تسليم معارضين أجانب يعكس رسالة قمعية مزدوجة: فمن ناحية، هو انتهاك واضح لحقوق اللاجئيين السياسيين الذين يحميهم القانون الدولي. ومن ناحية أخرى، هو رسالة مبطنة للمواطنين العراقيين المعارضين، بأن من يجروء على مواجهة النظام أو التعبير عن رأيه بحرية قد يلقي مصيراً أسوأ.

المعارضون داخل العراق لا يملكون حماية دولية أو فرصة للهروب. هم تحت رحمة نظام أثبت مراراً أنه لا يتردد في استخدام أدوات القمع لإسكات الأصوات الحرة. إذا كان اللاجئون السياسيون يُسلمون، فإن مصير المعارضين المحليين يبدو أكثر قسوة، إذ يواجهون السجن أو القتل أو التشهير بأبسط تهمة.

حرية التعبير في خطر الأحداث الأخيرة تعكس أزمة متزايدة تتعلق بحرية التعبير في العراق. الصحفيون، النشطاء، وحتى المواطنين العاديين يواجهون

حول الصراع الدائر داخل حركة -ماغا- الشعبوية التي يقودها ترامب!

توما حميد

نقطة معينة التريلون دولار في وقت ان التشرذم ازداد بمقدار ١٨٪ في ٢٠٢٤ و ٧٠٪ من الأمريكيين يعيشون من راتب الى راتب.

كما يدعي ايلون ماسك وفيفيك راماسواني بانهم التحقوا بحركة «ماغا» لانهم يهيمهم « جعل امريكا عظيمة مرة اخرى» واعادة الوظائف الجيدة الى امريكا و تحسين وضع العمال الأمريكيين. يأتي هذا الادعاء في وقت يعملون ليلا نهارا من اجل منع النقابات وتقويض عملها وهم ضد رفع الحد الادنى للأجر وضد الصحة المجانية للجميع وضد زيادة الانفاق على حضانة الاطفال وضد التعليم المجاني او الغاء ديون الطلبة وضد ضمان البطالة والاف القضايا التي تمس حياة الطبقة العاملة.

والاكثر من ذلك، شارك ايلون ماسك وفيفيك راماسواني في ابطال ماسميته ب « مشروع قانون الانفاق» مما ادى الى قطع التمويل عن الكثير من الخدمات الحكومية بما فيه قطع ١٩٠ مليون دولار مخصصة للبحوث في سرطان الاطفال.

وينون خفض الانفاق الفدرالي بمقدار ٢ ترليون دولار سنويا عن طريق استهداف مجموعة من الوكالات الفيدرالية بما في ذلك مكتب حماية المستهلك المالي الذي يحمي الأمريكيين من الاحتيال والذي وفر حوالي ١٩ مليار دولار للمستهلك الاميركي في ٢٠٢٣ فقط.

الصراع الحالي يكشف بأنه لا يمكن لأي حملة تحميقية مهما كانت التتمة ص الأخيرة

يقومون بتنصيب او شراء سياسيين يمثلون مصالحهم. ولكن بالنسبة لدونالد ترامب وحركة « ماغا» لقد تم ازالة هذا الفاصل، مما يعني انه يتم تعيين المليارديرات في مناصب حكومية مهمة ويسمح لهم باتخاذ قرارات سياسية بشكل مباشر وهذه هي احدى ميزات الحركات الفاشية، اذ قام ترامب مثلا بتعيين ايلون ماسك وهو اغنى رجل في العالم الى جانب ملياردير اخر من اصل هندي، فيفيك راماسواني لقيادة « ادارة الكفاءة الحكومية» المعروفة اختصارا ب «دوغ».

وقد تمكن جناح من الطبقة الحاكمة في خلق توهم كبير بحركة « ماغا» وترامب، اذ ينشر توهم بان ماسك وفيفيك راماسواني وترامب وغيرهم يقفون بصف العمال وتلتقي مصالحهم مع مصالح العمال ويسعون لجعل امريكا عظيمة مرة اخرى للعامل الاميركي.

ولكن تكشف اول مشكلة تواجه حركة « ماغا» بان اصحاب المليارات يودون جعل امريكا عظيمة للاحتكارات وليس للطبقة العاملة. لقد وصلت عدم المساواة الى مديات خرافية فثروة اغنى ٥٠٠ شخص في العالم واغلبهم أمريكيين فاقت ١٠ ترليون دولار في ٢٠٢٤ ويتصدر اصحاب شركات التكنولوجيا القائمة حيث حققوا مكاسب مقدارها ٩٠٣ مليار دولار في سنة ٢٠٢٤ فقط. وكسب اغنى ٥٠٠ شخص ٥٠٥ مليار في غضون ٥ اسابيع بعد فوز ترامب. ودفع فوز ترامب ثروة ايلون ماسك الى ٤٤٣ مليار دولار اي بزيادة مقدارها ٢١٣ مليار منذ بداية ٢٠٢٤ ويتوقع ان تبلغ ثروة ماسك في

حركة «ماغا» (اجعل امريكا عظيمة مجددا) كأى حركة شعبية تحافظ على الوحدة الداخلية، عن طريق الابتعاد عن المشاكل والحلول والاجراءات المهمة في المجتمع، وخاصة التي قد تكشف الخلافات والتركيز بدلا من ذلك على

الشعارات وعدد قليل من القضايا التي توحد الحركة حتى وان كانت قضايا هامشية وغير مهمة. يعد خلق عدو جزء مهم من سردية هذه الحركات للمحافظة على الوحدة، من بين الاف القضايا المهمة التي تواجه المجتمع الاميركي مثل عدم المساواة، الفقر، الازمات الاقتصادية المتكررة، الحد الادنى للأجر المنخفض، مستوى الدين، نقص الخدمات الصحية، تآكل البنية التحتية، الجريمة، التشرذم، المستوى العالي من الامراض النفسية، عمليات القتل الجماعي الخ ركزت حركة «ماغا» على قضيتين اساسيتين يعتقد بانهم يمكن خلق توافق حولها وهي مسالة الهجرة والمهاجرين وفرض التعريفات الجمركية على البضائع التي تأتي من الخارج وخاصة من دول تعتبر معادية مثل الصين.

ومن المهم التنويه الى ان هناك ما يميز حركة «ماغا» وادارة ترامب عن الحكومات التقليدية في الغرب، اذ عادة ما يتحكم كبار الرأسماليين في الغرب بالدولة ومؤسساتها من خلال شريحة من السياسيين تمثل مصالحهم، اي انهم لا يشاركون من المناصب الحكومية شخصا بل



رد من تحالف امان النسوي على تصريحات عائشة الدبس ...

الى مؤازرة نساء ونسويات سوريا للوقوف ضد محاولات هذه الجماعات الاسلامية التي تسعى الى اعادة التاريخ من جديد. ان حكم طالبان وايران الاسلامية ليستا بمنجى عن ثورات شعوبها، وان داعش وامثاله ذهبوا الى مزبلة التاريخ ومصيركم لن يكون أفضل منهم!

٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٤

الاسلامية مثل افغانستان وايران وحسب. بيد ان نساء سوريا لسن مفصولات عن العالم الذي تحول الى قرية فعلا، ولهن تاريخ طويل في المدنية والتمدن ويتطلعن الى الحرية والمساواة والحقوق. ان ما تشده نساء سوريا معروف وواضح للجميع. انها حقوق النساء العالمية والشاملة، وكما وردت في المواثيق والاتفاقيات الدولية.

نحن في تحالف امان النسوي، ندعو كافة المنظمات النسوية

ترامب ومكانة الولايات المتحدة...

سمير عادل

ومع ذلك، حافظت على وجود الولايات المتحدة داخل تلك المؤسسات. وهذا يبرز الفرق بين ترامب وبايدن: الأول لا يضع «رتوشاً» أو قناعاً لتغليف السياسة الأميركية بالدبلوماسية، بينما يوظف الثاني ملايين الدولارات في تنقلات وزير خارجيته بين بلدان العالم لتخفيف أثر الصدمات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن السياسة الأميركية.

بالتالي، من الناحية العملية، لا يوجد اختلاف كبير بين السياستين من حيث المحتوى أو خدمة تحقيق استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة.

السابع من أكتوبر والاستراتيجية الأميركية بين الدبلوماسية والردع

وفي الشرق الأوسط، فإن السياسة الأميركية لحد الان تجاه إيران، تحديداً، لم تختلف سواء في عهد أوباما أو ترامب أو بايدن. إن رؤية ترامب، ومن ورائه الجناح المشار إليه في الحزب الجمهوري، تتفق بشكل قاطع مع الحزب الديمقراطي على أنه ليس من ضمن الاستراتيجية الأميركية إسقاط النظام السياسي في إيران- وهذا ما صرح به أيضاً فريق ترامب قبل أيام-. ويتفق الطرفان، الديمقراطي والجمهوري، على احتواء إيران، مع وجود اختلاف في درجة خشية والحذر من النفوذ الإيراني، إذا كان يهدد أمن دولة إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أم لا.

إدارة ترامب لم تكن مختلفة في موقفها من الاتفاق النووي مع الدول (١+٥)، لكنها حاولت إدراج البرنامج الصاروخي وحلفاء إيران، مثل حزب الله والحوثيين والحشد الشعبي، ضمن الاتفاقية كجزء من رزمة متكاملة.

وعلى صعيد عملية السلام، لا توجد موضوع «حل الدولتين» في استراتيجية الحزب الديمقراطي ولا الحزب الجمهوري في المنطقة. وقد أفشى ترامب هذا السر عندما صرّح في إحدى مقابلاته قبل الانتخابات الرئاسية بأنه لا يرى حل الدولتين أمراً ممكناً أو واقعياً. وفضلاً على ذلك لم تحرك إدارة بايدن ساكنا تجاه نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بالجولان السورية كأرض إسرائيلية من قبل إدارة ترامب. وقد باركتها أي إدارة بايدن بشكل عملي خلال الأربع السنوات المنصرمة.

بعبارة أخرى، يمكن تلخيص سياسات الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الشرق الأوسط بأن هندسة «صفقة القرن» كانت تعبيراً سياسياً مكثفاً عن الانسحاب الأميركي من المنطقة، مقابل إحلال السلام من خلال عمليات التطبيع بين إسرائيل وجيرانها.

في مقال نُشر مؤخراً في مجلة فورين أفييرز، القريبة من صانعي

التتمة ص الأخبيرة

تحدثت الدبس عن «بناء النموذج السوري»، مستنكرة ومن البدء العلمانية والمدنية رغم ان حكومتها لازالت حكومة تسيير اعمال، ولم يكتب الدستور بعد، ولم تجرى انتخابات بعد، ولم يصوت الشعب بعد، الا ان الدبس تعلن عن رفضها للعلمانية والمدنية. بل وتعلن عن ضرورة «صنع نموذجاً يناسب واقع سوريا»، تريد «نموذجاً يناسب التقاليد»! وهنا يجب ان تقرأ هذه العبارة: بانها تريد بناء نموذج اسلامي على غرار الانظمة

القروض وإقامة المشاريع، يُحتم عليها في النهاية امتلاك قدرات عسكرية أو تطويرها، لأنه في مكان ما وزمان ما، سيُحتم عليها الاصطدام مع القوى الإمبريالية الأخرى المنافسة لها على النفوذ السياسي والاقتصادي، أو كما يُسمى في الأدبيات السياسية صراعاً جيوسياسياً.

لم يهبط دونالد ترامب بالمظلة من كوكب آخر إلى البيت الأبيض، بل يُعبّر عن رؤية تيار سياسي في صفوف الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. تلك الرؤية ترى مكانة الولايات المتحدة كدولة إمبريالية، بمعناها الاقتصادي والسياسي، في وضع لا يُحسد عليه، خاصة في ظل بروز أقطاب عالمية إمبريالية أخرى، مثل الصين وروسيا والهند، إلى جانب ١٦ بلداً آخر في منظومة الدول الصناعية (G٢٠).

إن الغبار الذي تثيره وسائل الإعلام حول صعود ترامب بزعم أنه سيغيّر مسار العالم يطمس الحقيقة بشأن ما آلت إليه تلك المكانة. ترامب، وإن كان احتمالاً ضعيفاً، قد يتمكن من تهدئة الحروب وإدارة الأزمات أو تأجيلها لفترة معينة، لكنه لن يستطيع إخماد نيرانها. كما أنه لا يمكنه الوقوف في وجه تقدّم الأقطاب العالمية على الصعيد الاقتصادي، وذلك وفق قوانين التطور الرأسمالي.

إن أي خطوة نحو الانعزالية وفرض الحمائية بشكل مفرط ستعمّق أزمات أميركا الاقتصادية وتُسرع انحسار نفوذها، وبالتالي تُؤدي إلى انتحارها كقطب عالمي.

ما بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي سياستان في مسار واحد

من يراقب ويتابع التعيينات التي يجريها ترامب لتشكيل إدارته لتسلّم السلطة في شهر كانون الثاني المقبل من عام ٢٠٢٥، سواء كانت تعيينات وزير الخارجية أو مسؤول الأمن القومي أو سفيره في مجلس الأمن وإسرائيل أو وزير الخزانة والدفاع، وغيرهم، يلاحظ أن غالبيتهم من حكام الولايات وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الحزب الجمهوري. بمعنى آخر، يمثل ترامب رؤية لمكانة أميركا لجناح معين داخل الحزب الجمهوري. فهو لم يستقدم تلك الشخصيات من «المدن الفاضلة» أو من تخيلات الفلاسفة الغارقين في تفسير العالم، كما يشير ماركس.

وإذا تتبعنا المسار السياسي للحزبين الجمهوري والديمقراطي في السياسة الخارجية، نجد بسهولة أنهما يعكسان رؤية سياسية متفقاً عليها من قبل الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، ويتسمان بانسجام واضح حولها. فعلى صعيد العلاقة مع الصين، يتفق الطرفان على أنها المنافس الأكبر لاستمرار الهيمنة

ترامب ومكانة الولايات المتحدة...

سمير عادل

ولكن تكلفة نجاح هذا المشروع ستكون باهظة، ولن يتحقق دون المزيد من الحروب التي تخوضها اسرائيل، كما نرى ويلاتها في المنطقة. فلا سلام بدون حل القضية الفلسطينية، التي أصبحت شماعة لشرعية التمدد القومي الإيراني في المنطقة.

وعليه، فإن سياسة إدارة ترامب لن تخرج عن دائرة استراتيجية إدارة بايدن، وهي إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مكانة الولايات المتحدة ونفوذها السياسي. وستشهد المنطقة مزيداً من التوترات التي قد تشعل حرباً طالما حاولت إدارة بايدن منعها.

محيط مطار بغداد في الأيام الأولى من عام ٢٠٢٠. وقد كان يُخشى أن تؤدي عملية الاغتيال إلى اندلاع حرب مع إيران. أي أن الحزب الجمهوري، وهو يمثل رؤية جناح في الطبقة الحاكمة الأمريكية كما أسلفنا، يرى أن الدبلوماسية تأتي بعد عملية الردع، وليس العكس. ويدرك النظام الإيراني هذه السياسة، لذلك أرجأ قرار الرد على إسرائيل بعد فوز ترامب إلى إشعار آخر.

إن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لنتنياهو هو في الواقع والحقيقة مشروع أميركي يتم تجديده الآن. وبقدر ما يخدم مكانة إسرائيل في المنطقة ومشروع التطبيع مع محيطها، فإنه بنفس القدر يخدم النفوذ الأميركي، ويسهل عملية التفرغ لاحتواء الصين في المحيط الهادئ.

القرار في الطبقة الحاكمة الأميركية، بعنوان «الضرورة الأمنية القومية لرئاسة ترامب»، أشارت الكاتبة كوري شيك، التي كانت عضوًا في مجلس الأمن القومي الأميركي خلال إدارة جورج دبليو بوش الجمهورية، إلى أن إدارة بايدن افتقرت إلى سياسة الردع، مما شجّع إيران والمليشيات التابعة لها في المنطقة على التماهي على هيئة أميركا، كما شجّع بوتين على شن حرب ضد أوكرانيا.

وتضيف: إذا كان بوتين يهدد بالسلح النووي، فعلينا ألا نخشى تهديده. وكان تردد إدارة بايدن في توريد الأسلحة الضرورية لأوكرانيا خوفًا من تهديدات بوتين قد أوصل الحال إلى ما نراه في أوكرانيا. ومن هذه الزاوية يمكن تفسير ما أقدمت عليه إدارة ترامب من تصفية قائد فيلق القدس، قاسم سليماني، في

حول الصراع الدائر داخل حركة -ماغا- الشعبوية التي ...

توما حميد

الأكاديمي مما أدى إلى تقليص قدرة الولايات المتحدة على إنتاج مواهب متميزة في مجالات التكنولوجيا والهندسة.

هناك الكثير من الدلائل والمعطيات كما قلنا التي تؤكد بان توظيف الاجانب ليس بسبب قلة المواهب في امريكا. من جهة اخرى ان اليمين نفسه هو الذي يشن هجمة على الانفاق على التعليم العالي ويقلل من قيمة التعليم الجامعي بحجة ان الجامعات اصبحت مصدرا لما تسمى بثقافة «الووك» التي تستند على سياسات الهوية والعدالة الاجتماعية.

حسب ماسك و فيفيك ان الخلاف الحالي هو حول اختلاف الرؤية في جعل امريكا عظيمة وهي مسالة ثقافية وليست مسالة طبقية واختلاف مصالح بين العمال واصحاب المليارات.

تجدد الاشارة بأن رافق هذا الصراع مقدار كبير من اللغة الفظة ومن التصريحات العنصرية ضد الاجانب وخاصة الهنود باعتبارهم اكثر من يدخل امريكا على تأشيرة العمل.

واذا كانت الهجرة من اجل حياة افضل حق من حقوق الانسان الاساسية، الا ان الجزء الاكبر من هجرة الكفاءات والعقول تخدم اقتصاد الدول الغربية وهذه الهجرة هي نتيجة عدم الاستقرار والفقر والتخلف في الدول الفقيرة وهي في القسم الاعظم منها نتيجة سياسات الدول الغربية نفسها.

ان الصراع الحالي داخل حركة «ماغا» يفضح كل النظام الرأسمالي والتناقضات التي تنخره ويفضح الحركات الشعبوية.

ان ما يهيم الرأسماليين هو ليس تحسين وضع الطبقة العاملة بل هو تحقيق الارباح وتراكم الرأسمال. ان سياسات دونالد ترامب نفسه بما فيها طرد المهاجرين وفرض التعريفات الكمركية على الواردات سوف تؤدي الى التضخم مما يعني سوء وضع الطبقة العاملة الامريكية. فالإنجاز الوحيد الذي حققه في الولاية الاولى هو خفض الضرائب على الاغنياء وعكس ادعاءاته فقدت امريكا ٢٠٠ الف وظيفة تصنيفية في اربعة سنوات من حكمه.

ولكن سرعان ما تبين ضحالة هذه الادعاءات فتأشيرة «اتش ١-بي» غير مختصة بالمواهب الاستثنائية وليس هناك وظيفة واحدة من الوظائف التي تعطى للحاصلين على تأشيرة «اتش-١بي» لا يمكن ملئها من قبل العمال الأمريكيين. والاكثر من هذا تبين بان شركة تسلا التي يملكها ايلون ماسك مثلما قامت بتسريح الاف من العمال الأمريكيين وتود ستبدالهم بالعمال الاجانب. من الواضح ان السبب الحقيقي لتأييدهم للإبقاء على هذا البرنامج هو ان شركات التكنولوجيا تدفع اجور اقل بكثير للعمال الاجانب من الاجور التي تدفعها للأمريكيين ويؤدي هذا البرنامج الى زيادة المنافسة بين العمال وتقليل الاجور بشكل عام في امريكا. يجب على العمال الاجانب الذين يدخلون امريكا على هذه الفيزا العمل لشركة محددة ولا يمكن ترك العمل والانتقال الى وظيفة اخرى. اي ان الفيزا التي تمنح للعامل الاجنبي هي بشرط الحصول على كفالة من صاحب عمل (شركات التكنولوجيا) ولا يمكن للعامل البقاء في امريكا عندما ينتهي التوظيف، لذا فان العمال الذين يدخلون امريكا بموجب هذه التأشيرات يعيشون كنوع من العبيد. قانونيا البرنامج محدد ب ٨٥ الف وظيفة سنويا ولكن اصحاب الاعمال يجلبون سنويا اكثر من ٨٥٠ الف عاملا سنويا اذ بلغ العدد ٨٦٨ الف في ٢٠٢٤ والكثير منهم من الهند.

وقد تم تقديم ١,١ مليون طلب وظيفة لمصممي ومطوري برامج الكمبيوتر وحدهم في اخر خمسة سنوات. وجلبت ١٥ شركة اكثر من ٢٠ الف عامل من الخارج لكل شركة منها سنويا. وشركت غوغل لوحدها قدمت طلب لمليء ٤٥ الف وظيفة. وهناك برامج تأشيرات اخرى غير «اتش-١بي». هذا عدا الاستعانة بعمال من الخارج لأداء وظائف عبر التلفون والانترنت.

من جهة اخرى لايمانح ايلون ماسك وفيفيك راماسواني في طرد المهاجرين الذين يدخلون بشكل غير شرعي او الذين يدخلون على تأشيرات تخص ميادين عمل اخرى لان شركاتهم لاتعتمد على هؤلاء المهاجرين، اذ يعمل المهاجرون «غير الشرعيين» مثلا في الزراعة والبناء وفي المطاعم والفندقة.

وقد اثار راماسواني بالذات جدالا عنيفا وموجة من التنديدات عندما ادعى بان نقص المهندسين الامريكيين يرجع الى الثقافة الامريكية التي تقدر الرداءة والكسل وعدم الاهتمام بالانجاز

قوتها اخفاء التناقض طويلا بين مصالح ورؤية اصحاب المليارات من جهة والعمال حتى المتهمين من جهة اخرى بما فيه تجاه قضية مثل الهجرة.

اذ تشهد حركة «ماغا» انقسامًا حادًا بين القاعدة التي يمثلها الناخبين واغلبهم من الطبقة العاملة و منظري هذه الحركة مثل ستيف بانون، مستشار دونالد ترامب السابق التي تعتبر «اليمين الحقيقي» من جهة وبين المانحين من اصحاب المليارات مثل ايلون ماسك وفيفيك راماسوامي وغيرهم الذين يطلق عليهم «ماغا التقنية» من جهة اخرى. يجدر الاشارة بان ليس هناك توافق في داخل «ماغا» حول معاداة الهجرة، فمنهم من يقف ضد الهجرة لانها تزيد المنافسة على الوظائف وتضع ضغط على الاجور وهناك من يعادي هجرة العمال غير الماهرين ولكن لا يمانع هجرة العمال المهرة وخاصة من المواهب والقابليات المتميزة وهناك من يعادي الهجرة لاسباب ثقافية ودينية وعنصرية بحجة المحافظة على الثقافة الامريكية و«نقاء» المجتمع الامريكي ومنع اتباع ديانات معينة من دخول امريكا.

يدور الخلاف الحالي حول الاحتفاظ او التخلص عن فئة من تأشيرات الهجرة القانونية التي تمنحها الحكومة الامريكية للمهنيين الماهرين في الميدان التكنولوجي وبرامج الكمبيوتر المعروفة «اتش ١-بي» والتي تسمح بدخول ٦٥ الف شخص الى امريكا اضافة الى السماح لعشرين الف طالب اجنبي متخرج للبقاء والعمل في امريكا سنويا.

«الماغا التقنية» تدعو الى الإبقاء على برنامج التأشيرات الحالية وحتى زيادة العدد بينما «الماغا الحقيقية» تعتبر هذه خيانة لحركة «ماغا» والطبقة العاملة الامريكية.

يحاول اصحاب المليارات مثل ايلون ماسك وفيفيك راماسواني اخفاء سبب دعوتهم للحفاظ على هذا البرنامج. فهم يدعون بان البرنامج هو لاستقدام ٠,١٪ من اصحاب القدرات والعقول المتميزة من كل انحاء العالم وهو امر يخدم امريكا وسعيها للبقاء في المرتبة الاولى عالميا. كما يدعون ان السبب الاساسي هو نقص تلك الكفاءات داخل امريكا.